دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإدارة المالية : سياسات التحصيل في المنشأة
المصدر:	مجلة الدراسات المالية والمصرفية
الناشر:	الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية
المؤلف الرئيسي:	المقابلة، علي حسين
المجلد/العدد:	مج 1, ع 1
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1993
الصفحات:	42
رقم MD:	499189
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التمويل المصرفي، البنوك، الإدارة المالية ، تحصيل الديون، الاستثمار ، الأجور
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/499189

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإدارة المالية

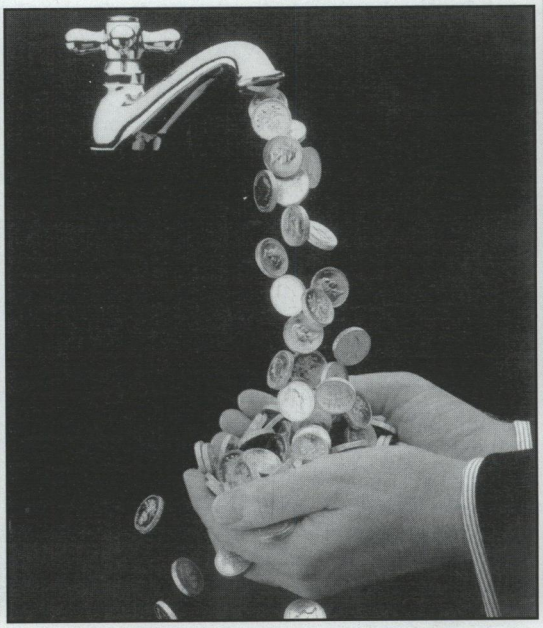

سياسات التحصيل في المنشأة

د. علـــى المقابـــلة

يعتبر إعداد سياسة تحصيل معينة، إحدى الوظائف التي يقوم بها المدير المالي، من أجل إدارة الأموال بأقصى كفاءة لتحقيق "السيولة" من ناحية، "وأعلى مردود" من إستخدام السيولة الفائضة، من ناحية أخرى، لئلا يصبح عاطلاً عن الإستثمار المالي الرشيد. ومن أجل ذلك، لابد للمدير المالي من إعداد موازنات نقدية (Cash Budgets) تبين التدفقات النقدية المتوقعة خلال مدة زمنية قادمة. ويجب تقدير هذه التدفقات من مقبوضات ومدفوعات حسب مواعيدها، وكمياتها، ولا بد لذلك من توافر معلومات يركن إليها، داخلية كانت أم خارجية، تتعلق بهذه التدفقات وبأصول (موجودات) المنشأة وإلتزاماتها.

ويتم التحصيل وفق مبدئين رئيسين هما :

أ) محاولة تحصيل الذمم المدينة بأسرع ما يمكن، ومحاولة تأجيل دفع الإلتزامات للغير لأقصى ما يمكن (Acceleration of Receivables and Postponement of Payables).

ب) الربط بين أجل الإستثمار، وأجل التمويل اللازم له. أي أن يتم تمويل الإستثمارات قصيرة الأجل من مصادر تمويل قصيرة الأجل، وبالمثل تمويل الإستثمارات طويلة الأجل من مصادر طويلة الأجل، وهو ما يؤدي إلى خفض كلف الإستثمار ما أمكن، إلى جانب توافر التمويل اللازم بالقدر المطلوب وبشكل متواصل.

ويتضمن المبدأ الأول، المتعلق بسرعة التحصيل، تقليل الفجوة الزمنية بين الوقت اللازم الذي يقوم فيه المدينون بدفع إلتزاماتهم، والوقت الذي تصبح فيه هذه المدفوعات جاهزة للإستخدام، وجاهزة للتصرف بها. وهناك عدة طرق لتحقيق ذلك منها:

١) منح خصم نقدي، بشرط أن تكون كلفة الخصم أقل من الفائدة المتأتية جراء عملية الخصم.

٢) التوفير ما أمكن في الوقت اللازم لإيصال المدفوعات من المدينين الى المنشأة، أي الوقت المستغرق في البريد والمراسلات.

٣) تقليل الوقت اللازم الذي تحتاجه الشيكات لإنجازالقيود المحاسبية اللازمة لها داخل المنشأة.

٤) الإسراع في تحريك الأموال بعد تحصيلها الى المنافذ التي تتصرف بها المنشأة تسديداً، أو إستثماراً، أو إنفاقاً.

ولقد تم تطوير أساليب تساعد في تحقيق ذلك منها:

أولا: تركيز التعامل مع المصارف (Concentration Banking): أي إنشاء عدة مراكز تحصيل، يتم إختيارها لتكون ذات أهمية إستراتيجية من حيث الموقع، بدل الإعتماد التقليدي على مركز تحصيل واحد يكون عادة في موقع المنشأة، ويمكن أن تكون هذه المراكز في المصارف التجارية في الأحياء السكنية حيث يكون للمنشأة رقم حساب مصرفي في كل مصرف منها يستقبل الدفعات ، ومن ثم يتم تجميع التحصيلات من جميع هذه المراكز وإيصالها إلى نقطة تجميع مصرفية واحدة.

ثانيا: نظام الصندوق المغلق (Lock - Box System): أي وضع صناديق مقفلة، لها فتحة لإدخال الشيكات حيث تغلق في أماكن معروفة، وتحمل إسم المنشأة التي يتم التحصيل لصالحها. وهذه الصناديق متينة تقاوم التلف والعبث، ويتم جمع ما يودع فيها (من قبل المدينين)، بواسطة موظف مخصص لهذه الغاية، حيث يتم الجمع بسرعة وسهولة.

ويجري إختيار الوسيلة الأفضل بحسب سرعتها وكلفتها، فالأنسب هي الإسرع، والأقل كلفة.

أما المبدأ الثاني فيتضمن مجموعة من وسائل إبطاء المدفوعات (وهي عكس تسريع التحصيلات) ، حيث يمكن تحقيق الإبطاء بالأساليب الآتية:

١) إستخدام الحوالات (Drafts) في الدفع بدلاً من الشيكات، حيث أن الشيك قابل للدفع لحظة تقديمه للمصرف، ولكن السحب يعاد من المصرف الى محرر "أو مصدّر" هذه الحوالة ليوافق على دفع قيمتها، وبذلك يحقق إبطاء للوقت ما بين تحرير السحب ودفع قيمته.

٢) إعتماد حساب مصرفي واحد، بدلاً من إعتماد عدة حسابات مصرفية في عدة مصارف.

٣) دفع الرواتب، والأجور بواسطة الشيكات التي تحول الى حسابات مصرفية بإسم أصحابها، وهي الطريقة المسماة (Payroll-Checks Method) التي تؤدي إلى إطالة الوقت الذي ينقضي قبل دفع الرواتب بواسطة الشيكات.